الفصل الثالث

الإسلام والسلطة: مَن يفسد الآخر
فساد الإسلام أم فساد السلطة؟

الإسلام والسلطة: مَن يفسد الآخر؟

ليس المقصود بهذا العنوان الإجابة عن سؤال العصر، وهو: لماذا تخلف المسلمون وتقدم الآخرون؟ بقدر ما هو تحليل لمضمون سؤال يتبادر إلى الذهن بين الفينة والأخرى، مَن المسئول عن إفساد الآخر، الإسلام أم السلطة، أم كليهما معًا؟.

الإجابة عن ذلك السؤال، تقتضي منا تحديد تاريخية الإسلام والسلطة، ومراحل الالتقاء والتعارض بينهما.

فلم يكن الإسلام عبر تاريخه الممتد لأكثر من ١٤٠٠ عام، منفصلاً عن السلطة، ولا الأخيرة بعيدة عن الإسلام، وإن ظهرا بصور شتى بدءًا من الخلافة فالإمارة والسلطنة، فالرأي السائد، أن الإسلام والسلطة لا ينفصلان بعضهما عن بعض، لأن الإسلام الذي يتولى القيام به حشد من المراجع ولفيف من الأئمة، لا يستطيع أن يسيّر شئونه ويفرض تعاليمه، من دون مساندة السلطة أو بدعم منها، والتاريخ القريب والبعيد، يوضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك، آلية التحالف بين السلطان العثماني، الذي يمثل السلطة، ونقيب الأشراف (شريف مكة) الذي يمثل الدين، ولاحقًا بين الإمام محمد بن عبد الوهاب (الدين) وبين الزعيم محمد بن سعود (السلطة).

المعنى الأوضح لما سبق، هل الدين الإسلامي بمحتواه العام، وفرقه وملله ونحله، هو المفسد الرئيسي لحركة العلم والتقدم الإنساني في العصر الحاضر، أم أن السلطة والصراع عليها

سياسيًا وتاريخيًا، هو الذي عطل وأفسد مسيرة الحياة لدى شعوب الشرق، التي تطغى عليها الهوية العربية أو الإسلامية؟.

في الواقع، ثمة تداخل معقد بين روحانية الإسلام وزمنية السلطة، منذ عصر الخلافة الراشدة، العصر الذي جرى فيه احتواء أكبر أزمة بين قبيلة قريش وآل بيت الرسول ﷺ وما لبثت هذه الأزمة أن انفجرت مجددًا في نهاية عصر الخلافة بعد نيف وأربعين عامًا هجرية، على وقع أشهر حادثة اغتيال سياسي في تاريخ الإسلام، وتمثلت باغتيال الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)، لتشتد بعدها دوامة الصراع السياسي المتلحف دائمًا بغطاء الدين، مع ما تركه هذا الصراع من ندب واضحة في جوهر الدين الواحد لجهة انقسامه إلى شيع وفرق وملل، وصل بعضها إلى درجة الالتفاف على الدين نفسه في سبيل استمرارية السلطة وتوزيعها بالمداورة بين الأحفاد، مثلما حصل في عهد الخليفة الأموي، معاوية بن أبي سفيان الذي أورثها لنجله يزيد، مدشنًا بذلك بداية عهد التوريث السياسي – الديني، برضا فقهاء الشريعة ومباركتهم.

فالحاكم المسلم، قديمًا وحديثًا، أول ما يبدأ التفكير في إنجازه، هو تثبيت أركان سلطته، حتى لو تعارضت مع مصالح الأهل والأخوة وأبناء الملة والعشيرة، فما بالنا بالدين، قبل أن يبدأ في إحياء فكرة الدولة، وقلما يعثر التاريخ على حاكم سار في كلا الأمرين، أو أنه غلب منطق الدولة على منطق السلطة (عمر بن عبد العزيز نموذجًا)، إلا ما ندر.

والفساد بطبعه يحتاج إلى إصلاح، حتى لو كان هذا الإصلاح يستهدف الدين نفسه قبل أن يستهدف الإنسان المؤمن، وهنا ثمة جدلية كبيرة لم تحل عقدها بعد، وهي من أين يجب أن يبدأ

الإصلاح أولاً؟ هل يبدأ من الدين نفسه؟ باعتبار أن الفساد في الدين، قبل أن يكون في العقول، ولأن مَن يغرف منه، هم المتسلطون على رقاب "الرعية".

وقبل أن يبدأ الإصلاح في هذه الحالة، سيُدّعى عليه، كما في كل مرة، بالبدع والضلالة، طالما أن الدين كامل التشريع الإلهي، وفيه كل شيء من رب العالمين، وكل من يأتي بتشريع (قانون) جديد، فهو ضال منحرف، وربما زنديق كافر، وهنا تكمن الجدلية الأولى.

والجدلية الثانية تدور حول السؤال التالي: هل يبدأ الإصلاح من المؤمن نفسه الذي غالى كثيرًا في فهمه وممارسته للدين؟ لا سيما وأن جميع الدعوات الإصلاحية ذهبت أدراج الرياح، ولم تجد لها آذانًا صاغية، بل إن بعض دعاتها تعرضوا فيما تعرضوا له من تكفير وتخوين (عبد الرحمن الكواكبي)، أو الاتهام بالترويج للثقافة الماسونية (جمال الدين الأفغاني).

ولطالما كان من المتعسر على عقل المرجعيات الدينية قبول مبدأ الإصلاح لغاية في نفسها أو في نفس الحاكم، فليس معروفًا حتى الآن موطن الفساد، فلا أصحاب السلطة يقبلون بالمحاسبة والمكاشفة، ولا المراجع الدينية ترضى عن فتح دفاتر الماضي.

ولأن التداخل بين الإسلام والسلطة جد معقد، فالأشد تعقيدًا، عملية الفصل بينهما، أو تفكيكهما بالحد الأدنى، فإن المشكلة ستبقى قائمة إلى ما لا نهاية، فلو انتهى هذا التداخل عند حد معين، لاستطعنا أن نرى دولاً وبلدانًا أقل فسادًا، حكامًا كانوا أو محكومين، على غرار بعض الدول الأوروبية، والسؤال المشروع: لماذا ترتفع معدلات الفساد بشتى أشكاله ومستوياته في الدول الإسلامية على سلم الشفافية الدولية، في حين تنخفض أو تنعدم في الدول الغربية؟.

لا شك أنه سؤال صعب، والأصعب منه سؤال مدجج بالحجج والذرائع التي نسمعها دائمًا في ما يشبه الأسطوانة المشروخة، وهو: لماذا انهارت أخلاقيات وسلوكيات المجتمع الأوروبي المسيحي، بينما بقيت أخلاق المسلمين في أحسن أحوالها، لجهة عدم الانحلال الخلقي أو التحلل الاجتماعي؟.

إذا كان الأمر كذلك، فلماذا يستمر تقدم المجتمعات الأوروبية "اللا أخلاقية" وسط تقهقر مجتمعاتنا المحافظة؟ أم أن الأخلاق مجرد زينة، ولا علاقة لها في ضبط الفساد كما هو راهن في حالتنا؟ وقد يقول قائل من باب التبرير، إن للقانون وجوده أو عدم وجوده، علاقة في الأمر وليس الأخلاق، لناحية اجتثاثه للب الفساد، إذا كان موجودًا، أي القانون، أو شيوع الفساد إذا كان معطلاً، والسؤال هنا: لماذا نقزّم سلطة القانون ونعلي من مكانة الأخلاق، بما هي عادات وتقاليد وأعراف؟.

أخيرًا، لطالما بقي القانون العام بدعة وضلالة في معتقد المرجعيات الدينية، وسيفًا مصلتًا على رأس السلطة، فإن مفاعيل الفساد، ستظل أشد رجعية بالمجتمعات، وأكثر فسادًا للدين والسلطة، مهما حاولت الأخلاق التخفيف من حدته.

فساد الإسلام أم فساد السلطة؟

هل كانت الدولة الإسلامية الأولى أصلاً لكل مظاهر الفساد، الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية والإسلامية على حد سواء، أم أن ظاهرة الفساد مرتبطة ارتباطًا عضويًا بمنظومة السلطة، ولا علاقة لها بالدين؟.

والقاعدة الذهبية تقول، أينما وجدت السلطة، وجدَ الفساد، والفساد بطبعه أصل لكل داء، والدين لا يفسد، إلا عندما يستشري الفساد في ثنايا العقل والمجتمع وكل مرافق الدولة ومؤسساتها العلمية والاقتصادية وحتى العسكرية، وليس الدين بريئًا عن ساحة الفساد، لكونه إحدى المؤسسات التي تتكون منها الدولة، وهو ما قد يعني أن الدولة الإسلامية بحقيقة أمرها فاسدة، لطالما وجدت فيها السلطة، لكن أي سلطة وجدت فيها؟.

إن من علائم قوة الدولة، انعدام الفساد وانتفاء أسبابه، وهذا يكشف لنا عن طبيعة السلطة التي كانت سائدة آنذاك، فلم تكن الدولة الإسلامية قبل ١٤٠٠ سنة من الضعف والهوان، كما هو حال المجتمعات الإسلامية اليوم، وأيًا كانت طبيعة السلطة، دينية أو عسكرية، أم مزيج منهما، فإن المقارنة الموضوعية بين واقع الدولة الإسلامية، وواقع المجتمعات الإسلامية اليوم، كاف لنفي الفساد عنها، وإعادة التفكير مرة أخرى، بأن فساد السلطة سابق على فساد الإسلام.

والفساد لن تنتهي مفاعيله من حياة المجتمعات الإسلامية، ما لم توضع ضوابط ناظمة في إطار القانون، وتسن التشريعات التي

تخفف من غلوائه، وهنا تبع المشكلة مع أصحاب المؤسستين الدينية والسياسية، فلا المؤسسة الدينية مستقلة في قراراتها عن المؤسسة السياسية، ولا الأخيرة تستطيع مزاولة مهامها دون الحصول على الغطاء الشرعي، كبديل عن الغطاء الشعبي.

إن التداخل بين عمل المؤسستين السياسية والدينية، لا يبرئ ساحة الأخيرة من الفساد الراهن في واقع المجتمعات الإسلامية، لطالما كانت المؤسسة الدينية جزءًا من منظومة السلطة، إن أفرادًا أو جماعات، فهي أيضًا، جزء أصيل من منظومة الفساد، وبالتالي هل ينحصر تمثيلها للإسلام بنفسها وحسب، أم بسائر المسلمين؟.

إذا كانت المؤسسة الدينية بشقيها (الشيعي والسني) تدعي تمثيل الإسلام، فهو تمثيل لمصالحها المتركزة على دوائر السلطة، قبل أن يكون في سبيل مصالح العامة، وهو ما يعيد كرة الفساد إلى ملعبها، قبل أن يعيدها إلى ملعب المؤسسة السياسية.

ما يجب التأكيد عليه والقطع في صحته، أن إسلام اليوم بكل مظاهره ومذاهبه وحتى فساده، ليس مرتبطًا بإسلام الأمس، بل لا علاقة تجمع بينهما، سوى القرآن، ويظل الأخير تشريعًا لزمن الأمس، وكتابًا لزمن اليوم.

أما نقطة الالتقاء الوحيدة بين المؤسستين الدينية والسياسية والتي تشكل الأرضية الخصبة لاستشراء الفساد، تتمثل برفضهما المطلق للقانون، سواء كان قانونًا وضعيًا من صنع العقل البشري، وهذا ما ترفضه المؤسسة الدينية على اختلاف اتجاهاتها بذريعة مناقضته للتشريعات السماوية ولحاكمية الشريعة، أو كان قانونًا إلهيًا، وهو ما ترفضه المؤسسة السياسية، بداعي التوازن بين مكونات المجتمع والحفاظ عليها بالقوة.

إن المزاوجة بين القانونين تزيد من حدة الفساد، من دون أن تحد منه، فالفصل الذي تتبناه العلمانية، بغرض تحقيق التقدم، ينبغي أن يبدأ من القانون كجزء من السلطة، وصولاً إلى الدولة ومؤسساتها المتعددة، وما المزاوجة بين القانونين المدني – الوضعي، وبين الإلهي – الشرعي، إلا إخفاءً وتسترًا على الفساد بمشاركة الدين والسلطة معًا.

وعندما يسود إحدى القانونين على الآخر، سيختفي الفساد كليًا من حياة المجتمع، كما كان معمولاً بالقانون الشرعي دون المدني، إبان عهد الدولة الإسلامية الراشدية، وكما هو معمول الآن بالقانون المدني في الدول الغربية، التي ينعدم فيها الفساد.

قد يعترض الكثيرون على تصورنا السابق، الذي يضع فساد الدين والسلطة في خانة واحدة، من خلال تعليلهم الشبيه بالأحجية، والذي يقول: إن الفساد، وإن كان موجودًا في الأشخاص، فليس بالضرورة وجوده في الدين، حتى وإن كان هؤلاء الأشخاص متدينون.

صحيح أن أساس الفساد هو الفرد، لكنه وبحسب تكوينه النفسي والبيولوجي، لا يفسد من تلقاء نفسه، ما لم تتوفر له الكيمياء التي يتفاعل من خلالها في محيط تغافل السلطة وتقاعس الدين، فالأخيرين هما المركب الكيميائي الذي ينتج الفساد في نفوس الأفراد، سواء كانوا متدينين أو غير متدينين، وبالتالي فإن الفساد، هو مركب ناتج عن اتحاد مكونات السلطة بمكونات الدين، زادت مكونات أحدهما على الآخر أو نقصت.

ويبقى المضاد الحيوي الوحيد لفسادهما، هو الفصل التام بينهما، كأوسط الحلول وأنصفها، والسبيل إلى ذلك، إعمال القانون العصري، الذي يأخذ من الشريعة، ليتصدى لفساد الدين، ومن العقل والمنطق، ليتصدى لفساد السلطة.